العبث في خزان القهر والبارود..

الحالة الأمنية في مخيمات لبنان

ورقة عمل

آذار/ مارس 2022

لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين

Palestinian Refugees Portal

في الثاني عشر من كانون الأول / ديسمبر 2021 قتل 3 أفراد من حركة حماس في مخيم برج الشمالي للاجئين الفلسطينيين جنوبي لبنان، جراء إطلاق نار خلال تشييع أحد كوادر الحركة كان قد قضى قبل ذلك بانفجار وقع في مستودع تابع لجامع أبي بن كعب وسط المخيّم ليل الجمعة 10 كانون الأوّل/ ديسمبر، وحملت حركة حماس قوات "الأمن الوطني الفلسطيني" المسؤولية عن مقتل أفرادها.

يشير الحدث وتداعياته لمسار خطر في حالة المخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فإن استطاعت المخيمات تجنب انتقال الاشتباك المسلح المباشر في ذروة الانقسام الفلسطيني إليها، فإن هذا التوتر بين حركتي حماس وفتح في تلك الساحة يفتح الباب واسعاً أمام احتمالات لا تقل خطورة تتعلق بإسقاط المعادلات التي جنبت المخيمات الصراع المباشر بين الحركتين.

وقع هذا التوتر ضمن بيئة تزخر بعوامل التوتر وفقدان الأمن واحتمالات الانفجار، حيث تتضافر الأزمة الاقتصادية اللبنانية وسياسات التقليص التي تتبعها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" في

المساعدات والخدمات، والتجويع الممنهج الذي تفرضه القوانين اللبنانية الجائرة، في خنق مجتمع اللاجئين، ما يولد تبعات أمنية متزايدة على المخيمات، ويسهم في خلق وتصعيد ظواهر الجريمة والعنف، إلى جانب ما تلقي به التجاذبات السياسية اللبنانية والإقليمية، والمشاريع الدولية، من مخاطر باتت حاضرة ونشطة داخل المخيمات، تُستخدَمُ فيها مجموعاتٌ وأدواتٌ يسهل تجنيدها لخدمة هذه المشاريع والتجاذبات في بيئة تصير أكثر هشاشة.

تسعى هذه الورقة لمقاربة الوضع الأمني المتردي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والمخاطر المرتبطة بسحب مساحة التجاذب السياسي الفلسطيني الى هذه المساحة، في ضوء المخاطر الأخرى الكامنة وما يعنيه ذلك من انعكاسات على ظروف اللاجئين في هذه المخيمات.

المحور الأول: صيغة الأمن في المخيمات.. الأمن بالتراضي

الجهة المسؤولة عن الأمن داخل المخيمات هي "الأمن الوطني الفلسطيني"، وهو قوة أمنية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية مُشكلة من

عناصر محسوبة على فصائلها، بأغلبية واضحة من عناصر حركة فتح، و يرأس القوة حالياً العميد صبحي أبو عرب.

ومسؤولية الأمن داخل المخيمات، وفي ممارسة الامن الوطني لدوره يستند على مجموعة من التوافقات والإجراءات التنسيقية مع القوى الفلسطينية المختلفة، ومع السلطات اللبنانية والجهات الأمنية اللبنانية.

هذه الصيغة شبه الرسمية لا تعكس حقيقة الواقع بشكل دقيق، إذ يوجد أشكال أخرى لحفظ الأمن بالمخيمات تتخذ طابعاً تنسيقياً كالقوى الأمنية المشتركة الفلسطينية المتشكلة من عناصر فصائلية، بينما توجد في المخيمات مجموعات وقوى مسلحة تتصرف باستقلالية إلى حد كبير، كما تخوض صراعاتها الخاصة فيما بينها فإن هذه الصراعات كثيراً ما كانت انعكاساً لتوترات الساحة السياسية اللبنانية متخذة المخيمات الفلسطينية ميداناً للتعبير عنها وتصفية بعض حساباتها.

علاقة المخيمات وقواها ومجتمعها بالدولة اللبنانية رغم سعي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تحسين علاقاتها بالحكومات اللبنانية المتعاقبة كثيراً ما جاءت على شاكلة "تنازلات أمنية" عن هذا الصيغة السائدة،

فالسلطة الفلسطينية وقيادة م ت ف كثيراً ما أعلنت أنها ترى في المخيمات جزءاً من الأرض اللبنانية وأنها مع سيادة سلطة الدولة اللبنانية عليها، وإن كانت لم تذهب نحو طرح ترجمة عملية لكيفية تنفيذ هذه الرؤية التي تثير حفيظة الكثير من الفلسطينيين في المخيمات وقواهم نتيجة لموروث كبير من السياسات القمعية التي مارستها الدولة اللبنانية بحقهم، واستهدافهم بحروب وحملات تحريض أمنية و عسكرية مُعلَنَةٍ من قبل عدد من القوى اللبنانية التي تلعب أدواراً أساسيةً في النظام السياسي اللبناني.

فمن سياسات المكتب الثاني إلى مجازر تل الزعتر وصبرا وشاتيلا إلى تهجير سكان مخيم نهر البارد، لا يجد الفلسطينيون ما يطمئنهم بشأن السياسات الأمنية اللبنانية تجاههم، أو ما يشجعهم على قبول وجود أمني لبناني كامل داخل مخيماتهم.

وحتى الآن يبقى دور الأمن والجيش اللبناني مقتصراً على وضع الحواجز عند مداخل المخيمات ومخارجها، أو رصد بعض المطلوبين له خارجها

لاعتقالهم، واستلام من تقرر القوى الفلسطينية تسليمه للقضاء اللبناني من بين المطلوبين سواءً كانوا فلسطينيين أو لبنانيين أو غيرهم.

ضعف وهشاشة هذه الصيغة في كثير من الأحيان، قاد إلى تشكيل لجان أمنية مشتركة بين القوى الفلسطينية يصبح الأمن الوطني طرفاً فيها الى جانب تشكيلات مسلحة أخرى بعضها مقربة من حركة حماس وبعض القوى الفلسطينية المعارضة للمنظمة، كما أن هناك مخيمات تتشكل لجانها الأمنية بالأساس من فصائل معارضة على غرار مخيم شاتيلا الذي هيمنت (فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية–القيادة العامة) على لجنته الأمنية لسنوات طويلة.

"الأمن الوطني" لم يكن بمنأى عن الاغتيالات والاستهداف الذي طال عناصره وقياداته والتي جاءت على خلفيات متعددة، كذلك لم تخل ساحته وساحة القوى العسكرية لحركة فتح من الانشقاقات والاصطفافات والصراعات، وأبرزها تلك التي تصاعدت في السنوات الأخيرة بين التيار الموالي للقيادي المفصول من الحركة محمد دحلان والجناح الموالي

لقيادة الحركة والذي لا زال يمتثل لتعليماتها ويحاول إنفاذ سياساتها في المخيمات.

يحضر السلاح في المخيمات كامتداد لتجربة تاريخية مثقلة بتفاصيل أليمة ومخاوف لا تزال قائمة، فمن جانب يشكل هذا السلاح جزءاً من إرث العمل الفدائي الفلسطيني في المخيمات وأدوات المواجهة مع الاجتياحات المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ومن جانب آخر لا زال شبح المجازر التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان تطبع ذاكرتهم وتغذي مخاوفهم بشأن مصيرهم في هذه البلاد، كما أنه امتداد للبيئة اللبنانية التي عاشت قواها السياسية جولات من الحرب الأهلية ولا زالت في معظمها تحتفظ بقوى وتشكيلات مسلحة تابعة لها، فالحديث هنا ليسعن حالة أمنية مسلحة على نحو استثنائي، بل عن هامش اجتماعي مقموع ومضطهد، يعايش مجتمعاً وبيئة سياسية مسلحة زاخرة بالممارسات العنيفة، وإرثاً من العلاقة الشائكة بين الدولة والقوى اللبنانية واللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

المحور الثاني: عوامل التهديد في ظل الصيغة القائمة

الهشاشة الموصوفة أعلاه للحالة الأمنية في المخيمات تشكل أرضية لتنشيط العديد من التهديدات الكامنة، وقد جاءت ظروف الساحتين اللبنانية والفلسطينية خلال السنوات الأخيرة لتستحدث عوامل جديدة للتهديد وتعمق تلك العوامل القديمة.

1- الافقار والتجويع:

منذ بداية اللجوء الفلسطيني وتأسيس وكالة "أونروا" حضرت فلسفة تحصر العمل معهم في نطاق "درء المجاعة"، ورغم التوصيفات المغايرة التي تكرر الوكالة التأكيد عليها لعملها فإنها غالباً ما شكلت سياساتها ضمن هذا الحيز، واستمرت في تغييب العنوان التنموي والتركيز على مفاهيم وبرامج الإغاثة الطارئة وتشغيل الخدمات الأساسية بما دون الحد الأدنى الضروري لتلبية الاحتياجات الحقيقية للاجئين الفلسطينيين، لتؤسس هذه السياسات لأرضية من الفقر والحرمان الدائم الذي عاناه اللاجئون الفلسطينيون ومنهم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وجاءت القوانين اللبنانية التي حظرت على اللاجئ الفلسطيني معظم المهن المتاحة لتشكل عاملاً إضافياً في تعميق حالة الفقر والمعاناة، وأضيف لها سياسات التهميش المتبعة من المؤسسة الرسمية الفلسطينية، هذه العوامل أحالت المخيمات إلى مناطق جوع يجد سكانها صعوبة في الحصول على العمل أو الوصول للخدمات الأساسية أو تلبية احتياجات أسرهم، وعلى مدى

سنوات اللجوء باتت هذه الحالة بمثابة "الوضع العادئ الدائم" في مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان.

2- صعوبات اقتصادية جديدة.. الأزمة والخنق

بفعل رؤية سياسية حملها حلفاء الاحتلال الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ووجودهم، تصاعدت في السنوات الأخيرة سياسات التضييق الاقتصادي على اللاجئين الفلسطينيين، لتتورط "أونروا" في خطط تقليصية لخدماتها تحت ضغط انحسار تمويلها من بعض الدول وحظره وتجميده من دول أخرى أبرزها الولايات المتحدة وحلفاؤها ربطته بشروط سياسية تهدف إلى تغيير سياسات الوكالة الدولية وجعلها فاعلاً في مشروع تصفية حقوق اللاجئين، وهو ما أسهم بشكل مباشر في دفع اللاجئين نحو مزيد من الفقر والتجويع، وقادت قطاعات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنظافة والمياه إلى الانهيار، فلم تبقى منها إلا هياكل شكلية دون برنامج تشغيل حقيقي قادر على تلبية الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين الأكثر حيوية.

جاءت الأزمة اللبنانية لتعصف بمجتمع اللاجئين المسحوق بالفعل، وتخلق تغيرات سلبية إضافية على نحو حاد وفي أمد زمني قصير، ما أسهم بشكل واضح في استحداث ظواهر عنفية جديدة في مجتمع اللاجئين، ونشطت بعض ظواهر الجريمة على نحو غير مسبوق، وعمقت عوامل التوتر الأمني، ما يجعل المخيمات أكثر من أي وقت مضى قابلة لانفجار التوترات المجتمعية والسياسية.

3- التجنيد السياسي في أزمة المخيمات:

هيئت عوامل الفقر وسياسات التجويع في المخيمات أرضية لجهات عدة تستثمر فيها من خلال تجنيد مجموعات وبناء ولاءات على درجات متفاوتة من الارتباط بجهات متعددة، فالعديد من القوى اللبنانية رأت في المخيمات ساحة ملائمة لتصفية حساباتها، أو مساحة للاختراق والتنفذ من خلال مجموعات مسلحة تم تأسيسها وتمويلها تبعاً لأجندة هذه الجهات، ولم يقتصر الأمر على القوى اللبنانية المتنافسة وصراعاتها، بل شمل استحضاراً لمجموعات ذات صبغة طائفية لم تعرفها المخيمات أو مجتمع اللاجئين الفلسطيني في لبنان من قبل، حيث تشكلت وتسلحت

مجموعات تحت عناوين دينية متطرفة متجمعة حول مطلوبين وأشخاص معظمهم ممن جاؤوا من خارج المخيمات وبعضهم من خارج لبنان.

هذا الاستدخال بأشكاله المختلفة فاقم عوامل التوتر وكان عنواناً لمواجهات مسلحة عديدة من هذه المجموعات والقوى الفلسطينية، وكذلك لمواجهات عدة مع قوى الأمن والجيش اللبناني، ساهمت في أحد أبشع محطاتها في تهجير سكان مخيم نهر البارد وتدمير المخيم في عملية عسكرية شنها الجيش اللبناني ضد هذه المجموعات.

مسارات الحشد والتسليح وتشغيل المجموعات المسلحة لم تقتصر على المجموعات الدينية المتطرفة، بل شملت أيضاً استقطابات لبنانية أخرى، هذا إلى جانب عوامل الاستقطاب في بيئة حركة فتح بين التيار التابع للقيادي المفصول بالحركة محمد دحلان والتيار الموالي للقيادة الرسمية للحركة.

إن أعمال القتل وحالات التصفية والاشتباكات المتكررة بين هذه المجموعات لم تعد ظرفاً طارئاً تعانيه المخيمات بل ظاهرة فاعلة في زيادة معاناة سكانها وسفك دمهم، وقد تبدو مرشحة للمزيد من التصاعد

خصوصاً مع تصاعد الاستقطاب اللبناني واستعادته للعنف المسلح كأداة للتعبير عنه.

المحور الثالث: تصدير التجاذب السياسي لساحة المخيمات

تشكل حادثة مخيم البرج الشمالي عنواناً جديداً للتوتر الأمني في المخيمات، إذ تدفع بالتجاذب السياسي بين حركتي فتح وحماس لساحة المخيمات الفلسطينية في لبنان على شكل تصعيد أمني قد يتخذ أبعاداً أكثر اتساعا وخطورة.

فرغم الاتفاقات المتكررة على تحييد المخيمات في لبنان عن الصراع بين الحركتين، فإن المساعي المتنافرة لكلا الحركتين لحيازة مصادر الشرعية باتت تمتد لمعظم مساحات الوجود والعمل الفلسطيني، متخذة اشكال متعددة من الاستقطاب بما يشمل تشكيل هيئات ولجان متباينة للاجئين الفلسطينيين في العديد من الساحات، هذه المنافسة والتجاذب تجعل من مخيمات اللاجئين في لبنان بما لها من رمزية نضالية وسياسية، مساحة منشودة لبرامج الفعل والجذب السياسي والتنظيمي، ولكن الإشكال الأساسي يكمن فيما أشارت له الحادثة وغيرها من الوقائع لإمكانية تحول

هذا التجاذب إلى شكل صراعي عنيف يقود لتفجير المخيمات في اشتباك واسع النطاق لا تعرف حدوده، وإذا كانت الحوادث الأمنية المرتبطة بمجموعات مسلحة صغيرة في بعض المخيمات قابلة للحصار والتطويق بفعل محدودية انتشارها، فإن أي تصعيد للخلاف بين الحركتين الأكبر في المشهد الفلسطيني يبقى غير قابل للتوقع بنتائجه، خصوصاً في ساحة مثل لبنان تتعرض فيها المخيمات لتدخلات وتأثيرات من أطراف متعددة.

إن معضلة السياسة الفلسطينية الموجهة للمخيمات واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تكمن في عدم حملها برامج تجاه العناوين الأبرز التي تشكل مصدراً للمعاناة في هذه البيئة، وهي الظروف الاقتصادية الاجتماعية المريعة في غياب لأي جهد تنموي وفي ظل ضعف الجهود الإغاثية المقدمة، وكذلك غياب أي برنامج لتفعيل العمل السياسي تجاه العنوان الجامع للاجئين الفلسطينيين وهو حق اللاجئين في العودة لموطنهم الأصلي الذي هجروا منه، لذلك يبقى التنافس السياسي في هذه الساحة محكوم بشروط المأزومة ومخاطرها، طالما لم يحمل برنامجاً ونموذجاً للعمل يسعى لتفكيك هذه الشروط وإحداث تغيير في الواقع السياسي

والاجتماعي والاقتصادي بما يخدم مصالح وتطلعات اللاجئين الفلسطينيين.

خلاصة:

المعادلات القائمة والتي تحكم وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وظروف عيشهم فيه، تصنع بيئة خصبة للتوتر الأمني وإمكانيات انفلات الوضع وتصعيد المخاطر القائمة، وحيث يغيب الأمل بمعناه الفردي والجمعي، ويسود الإحباط والمخاوف، وظروف القهر والتجويع، تبدو البيئة خصبة أمام مشاريع متناحرة لا تمثل مخرجاً للاجئين الفلسطينيين بقدر ما تشكل تعبيراً عن أزمتهم، تسهم في تظهيرها على نحو عنيف وتعمقها وتفاقم مخاطرها.

وفي هذا الظرف تبدو السياسة الفلسطينية ملزمة باتخاذ منحى مختلف في مقاربتها لهذه المساحة، سواء فيما تتوافق عليه أو في مواضع اختلافها وتجاذبها، فتجاهل الاحتياجات الملحة للاجئين الفلسطينيين، والاستمرار في تهميشهم وعزلهم عن الإسهام في صناعة السياسات، هو أحد مصادر

معاناتهم، ومسار مستمر لتعطيل الفعل الفلسطيني في هذه المساحة وتركها نهباً لمشاريع معادية لوجود اللاجئين وحقوقهم.

يشكل حدث مخيم برج الشمالي مؤشراً واضحاً لا يمكن غض النظر عنه لما يمكن أن تتجه له تطورات الحالة الأمنية في المخيمات وأوضاعها بالمجمل إذا ما استمرت المقاربات السياسية تسير بهذا المنحى الضيق، كما أن ما حدث من حصار للتداعيات المباشرة للحدث، لا يعني انتهاء عوامل الخطر والتهديد المرتبطة به، أو اختفاء الظروف التي أنتجته.

وفي مركز هذه الظروف الصانعة للتهديد تقف المقاربات التسكينية لهذا الملف والتي تواصل تجاهل حجم الأزمة وعمقها وخطورتها وتصر على المضي قدماً في مساراتها القائمة، وتسمح للسياسات الدولية والإقليمية بأن تفعل فعلها في التضييق على اللاجئين وتصفية حقوقهم ووجودهم، كما تسهم في خلق بيئة لاستقبال تأثيرات ومشاريع تدميرية من شأنها أن تعصف بالمخيمات واللاجئين.

توصيات

- تجاوز المقاربة الأمنية للتهديدات والتوتر القائم في المخيمات والعمل على طرح برنامج وطني شامل على كل الصعد السياسة والأمنية والاقتصادية، يكون مدخله تنموياً تحمله كل القوى المؤمنة بحقوق اللاجئين والمنحازة لقضيتهم وتعمل على إنفاذه كجزء من سياساتها وممارساتها تجاه المخيمات ومن خلال الضغط على المؤسسات الرسمية الفلسطينية والدولية لتبنيه ودعمه وتضمينه في سياساتها وموازناتها.
- تحميل المؤسسة الرسمية الفلسطينية مسؤولياتها تجاه اللاجئين في كافة الملفات، سواء تلك المتعلقة بحقوقهم المالية أو الاقتصادية، أو تمثيلهم السياسي الغائب، أو دورها في الدفاع عن حقوقهم في عملها السياسي.
- تحميل البلد المضيف وحكومته مسؤولياتها فيما يتعلق بسياساتها القمعية والتمييزية ضد اللاجئين الفلسطينيين.

- بناء موقف فلسطيني واضح في مخاطبة الأطراف اللبنانية كافة حول دورها في صناعة أزمات المخيمات والمخاطر المترتبة على هذا الدور سواء تلك التي تنعكس مباشرة على اللاجئين الفلسطينيين أو التي قد تطال المشهد اللبناني بأكمله.

ضرورة قيام البنى المجتمعية والمؤسسية في مجتمع اللاجئين ومخيماتهم بدورها في حمل مطالبهم والتنبيه لعمق المخاطر القائمة وحجم الأزمة الخطيرة التي تهدد وجودهم، وبما يتجاوز الأدوار الخطابية والشكلية إلى لعب أدوار في نظم الجهد الشعبي وحشد طاقاته لتحقيق مطالبه